03

المجلة الصباح

العدد 1850 - السنة السابعة
الخميس 2 رجب 1435 - الموافق 1 مايو 2014
Thursday 1 May 2014 - No.1850 - 7th Year

«البلدي» يطالب بتفعيل لائحة تجميل واجهات المباني في العاصمة

طالب المجلس البلدي ممثلا بلجنة محافظة العاصمة بتفعيل وتحديث لائحة تجميل واجهات المباني في مدينة الكويت العاصمة بما يتناسب مع الجانب العماري لاستخداماتها المتنوعة. وقال رئيس لجنة العاصمة العضو الدكتور حسن كمال عقب انتهاء اجتماع اللجنة في تصريح صحافي امس ان اللجنة اوصت بضرورة الزام اصحاب العقارات والمباني التجارية في مدينة الكويت العاصمة بالمحافظة على الجانب الجمالي لهذه المباني بما يتسق مع طبيعة ونشاط واستخداماتها حفاظا على المظهر الحضاري للمدينة التي تعد واجهة للبلاد. واضاف ان اللجنة طالبت جهاز بلدية الكويت بضرورة ايجاد مواقع في مدينة الكويت لانشاء مواقف للسيارات متعددة الادوار مشيرا الى الزحام الشديد الذي تعاني منه العاصمة لكثرة مستخدمي الطرق فيها. وذكر انه تمت الموافقة على طلب وزارة الأوقاف تخصيص موقع مسجد ضمن القطعة «ب» بمنطقة الشويخ الثالثة الخدمية الحرفية التجارية في حين تم تأجيل النظر في طلب تخصيص أرض لمشروع مبنى اللجنة العليا للمشروعات التي تقام على أملاك الدولة العقارية والجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات في منطقة الشويخ «ع» الإدارية.

اختتموا اجتماعهم التشاوري بالتأكيد على حماية المجتمعات الخليجية من آثار الجريمة

وزراء داخلية التعاون: إنشاء جهاز للشرطة الخليجية على رأس الأولويات

■ الخالد: توفير الأمن للمواطنين والحفاظ على استقرار الأوطان مسؤولية رجال الامن

■ مجابهة الجرائم بصورها المتعددة والتصدي للإرهاب ومحاصرته والقضاء على مصادره

وزراء داخلية دول التعاون خلال اجتماعهم في الكويت

جانب من الوفود الخليجية المشاركة (تصوير: أحمد المهنهل)

كتب محمود اللافي

اختتم وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم التشاوري الخامس عشر والذي استضافته البلاد يوم أمس باقرار توصيتين تقضيان بانشاء جهاز الشرطة الخليجية على ان يكون مقره في ابو ظبي ومكتب مراقب دائم لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الامم المتحدة «فيتاء على ان تكون رئاسته لسلطنة عمان.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رئيس الاجتماع التشاوري الخامس عشر الشيخ محمد الخالد ان توفير الامن للمواطنين والحفاظ على استقرار الاوطان مسؤولية رجال الامن في المقام وان الشعوب الخليجية تنتظر الكثير لتحقيق ذلك خاصه في ظل المتغيرات والتحديات التي تمر بها المنطقة والتي تؤثر سلبا على امنها لذلك فان مثل هذه اللقاءات الخليجية تعد فرصه طيبة للتباحث والتشاور في شتى القضايا الامنية ذات الاهتمام المشترك بغية التوصل من شانها الى رؤى موحدة.

وحلول فاعله تدفع بتعاوننا الامني الى الامام بما يحقق نتائج ملموسة يشعر بها المواطن الخليجي على ارض الواقع.

واضاف الخالد خلال كلمته التي القاها في افتتاح الاجتماع التشاوري الخامس عشر لدول مجلس التعاون الخليجي « ان هناك خطورات عديدة وانجازات واضحة تحققت من خلال منظومة العمل الامني الخليجي المشترك فهناك نتائج ايجابيه ملموسة على مستوى التعامل مع كافة انواع الجرائم التقليدية والمستحدثة وياتي في مقدمتها مكافحة المخدرات ومواجهة افة الارهاب الامر الذي يستلزم منا البحث عن الاليات المناسبة واتخاذ القرارات اللازمة لمجابهة الجرائم بصورها المتعددة والتصدي للارهاب ومحاصرته والقضاء على مصادر تمويله حتى نقي اوطاننا من شروره واثاره المدمرة وذلك كله يدفع بقاطرة الازدهار والتنمية في بلداننا الخليجية.

من جانبه اعرب الامين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني ان وزراء الداخلية بدول المجلس بحثوا في لقائهم التشاوري الذي عقدوه برئاسه الشيخ محمد الخالد الصباح عددا من الموضوعات الامنية الهمة التي من شانها ان تعزز العمل الامني المشترك وتحقق الاهداف التي تسعى اليها دول مجلس التعاون حماية للامن والاستقرار لدول المجلس وصيانة لمكتسبات وانجازات التي تحققت لشعوب دول المجلس عبر المسيرة المباركة لمجلس التعاون.

واكد الزياني اشادة الوزراء بجهود الاجهزة الامنيه في دول المجلس من اجل مكافحة الجرائم وملاحقة المجرمين وحماية المجتمعات الخليجية من اثارها المدمره وان العمل الامني الجماعي لدول المجلس هو صمام الامان لتعزيز امن واستقرار دول المجلس

وقال الزياني ان وزراء الداخلية اكدوا اصرار دول المجلس وتصميمها على محاربة الارهاب واجتثاثه وحمايه المجتمعات الخليجية من اثاره السلبيه على امن واستقرار دول المجلس كما عبروا عن اعتزازهم بالمستوى المتقدم الذي وصل اليه التعاون والتنسيق المشترك بين الاجهزة الامنيه في دول المجلس في مجال مكافحة الارهاب وما تبذله دولنا الخليجية من جهود للقضاء على المنظمات والخلايا الارهابية ومحاربة الفكر المتطرف باعتباره فكر مرفوضا يتعارض مع مبادئ ديننا الاسلامي الحنيف وقيمنا ومبادئنا العربية.

■ الزياني: تعزيز العمل الأمني المشترك وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها دول مجلس التعاون

■ القضاء على المنظمات والخلايا الإرهابية ومحاربة الفكر المتطرف باعتباره فكراً مرفوضا

أكدت تأييدها لجهود انضمامها للمنظمات الدولية

الكويت: ملتزمون بمواصلة الدعم مادياً ومعنوياً وسياسياً للشعب الفلسطيني حتى إنهاء الاحتلال وإقامة دولته

■ العتيبي: نحيي أشقاءنا الفلسطينيين على صمودهم وإصرارهم على استعادة حقوقهم وأرضهم ومقدساتهم

منصور العتيبي

■ إسرائيل متمادية في سياساتها الاستفزازية والعدوانية التي من شأنها أن تضعف عملية السلام

نيويورك - «كونا»: اكدت الكويت التزامها بمواصلة الدعم ماديا ومعنويا وسياسيا للشعب الفلسطيني حتى انهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس مبدية دعمها لجهود فلسطين في الحصول على العضوية في جميع الوكالات الدولية المتخصصة.

جاء ذلك في كلمة وفد دولة الكويت لدى الامم المتحدة التي القاها المندوب الدائم السفير منصور عياد العتيبي امام مجلس الامن خلال مناقشته الشهرية للحالة في الشرق الاوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وقال السفير العتيبي «اننا نحيي القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على صموده واصراره على استعادة حقوقه وارضه ومقدساته وستلتزم دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا بمواصلة دعمها المعنوي والسياسي والمادي».

وذكر بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة القاضي باعلان عام 2014 عاما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني وبان الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء اكدت على حرص المجتمع الدولي على ايصال رسالة تاييد للشعب الفلسطيني المقاوم.

وقال ان اسرائيل متمادية في سياساتها «الاستفزازية والعدوانية» التي من شانها ان تضعف عملية السلام برمتها وتؤسس «لمرحلة خطيرة» للأوضاع في الشرق الاوسط قد لا يكون السلم والامن عنوانا لها لافتا الى تعنت إسرائيل تجاه اي مبادرة حقيقية لإرساء سلام شامل وعادل ونهائي بين الطرفين.

وذكر السفير العتيبي في سرده للاستفزازات الإسرائيلية بانتهاكات حرمة المسجد الاقصى بشكل يتنافى ويخالف التزامات إسرائيل وفقا للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة داعيا مجلس الأمن للتحرك بشكل «عاجل» لحماية القدس ومقدساتها الدينية والزام إسرائيل باحترام قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. ودعا ايضا المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال للتخلي عن خططها «العنصرية المتطرفة والمنهجية» لتهويد القدس والتوقف عن المساس بالمقدسات الدينية محذرا من خطورة تلك الاعمال ومن تداعياتها التي تهدد امن واستقرار المنطقة وتشيع مشاعر الكراهية والعنصرية والتطرف والتعصب. وقال ان تلك الاجراءات باطلة وترمي إلى تغيير الطابع الديمغرافي والديني والقانوني لمدينة القدس وطمس الارث الحضاري والإنساني والثقافي فيها. كما طالب بالضغط على إسرائيل لانهاء حصارها غير القانوني لغزة فورا وبغير شروط وفتح كافة المعابر وفقا لالتزاماتها الدولية ووقف كافة الانشطة الاستيطانية غير الشرعية في الاراضي المحتلة والالتزام بقرارات مجلس الامن ذات الصلة وبما يؤدي إلى الانسحاب من كافة الاراضي التي احتلتها عام 1967. وندد بسياسة إسرائيل الاستيطانية وبمصادرة اراضي الفلسطينيين وطردهم من منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم واحتجازهم بدون محاكمات في السجون والمعتقلات الإسرائيلية. وقال إن كل هذه الممارسات والسياسات التي تقوم بها إسرائيل لا تمثل تحديا للمجتمع الدولي وخرقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي فحسب بل تمثل تهديدا لأي فرص حقيقية للسلام في الشرق الاوسط وإشاعة للتوتر وعدم الاستقرار.

واضاف انه في ظل تمادي إسرائيل في انتهاكاتها وعدم امتثالها لقرارات الشرعية الدولية فإن دول المنطقة وشعوبها تعقد الأمال على مجلس الامن المكلف بموجب الميثاق بصيانة السلم والامن الدوليين أن يتحمل مسؤولياته حيال ما يجري في الاراضي العربية المحتلة ويعمل على وضع قراراته موضع التنفيذ.

وأكد على أن عملية السلام في الشرق الاوسط تشهد مرحلة بالغة الدقة والخطورة ولا يمكن التنبؤ بنتائجها محملا إسرائيل المسؤولية الكاملة عن المأزق الخطير الذي الت اليه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بسبب رفضها الإلتزام بمرجعيات عملية السلام وإقرار مبدأ حل الدولتين ورفضها الالتزام بتنفيذ اتفاق إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين.

وأعرب السفير العتيبي عن دعم دولة الكويت لجهود دولة فلسطين الحصول على العضوية في جميع الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى المواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية مذكرا في هذا الصدد بالقرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الكويت في مارس الماضي.

الحمود: رعاية الشباب وتحقيق تطلعاتهم تتطلب تكثيف الجهود بين جميع مؤسسات الدولة

الصبيح: وزارة الشؤون حريصة على تنفيذ توصيات «الوثيقة الوطنية للشباب»

هند الصبيح

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح حرص وزارة الشؤون على تنفيذ توصيات (الوثيقة الوطنية للشباب) المتعلقة بها في مجالات دعم الشباب في سوق العمل وفي العمل التطوعي التي افرزها المؤتمر الوطني للشباب (الكويت تسمع).

وقالت الصبيح في كلمة لها في ملتقى (الشباب لاولوية الشؤون) الذي اقيم الليلة قبل الماضية في مسرح التحدي الوطني بحضور وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان الوزارة انشات ادارة متخصصة للمشروعات الصغيرة لمتابعة وتسهيل الاجراءات لمشاريع الشباب الكويتي المبادر والتي وضعت "خارطة طريق" لانجاز المعاملات باسرع وقت.

واضافت ان الادارة حددت مزايا لاصحاب المشاريع الصغيرة فيما يتعلق بجلب العمالة الاجنبية ومنح الرخص لهم بالاضافة لقبول مسميات جديدة يتم مراجعتها بصفة دورية لافتة الى انها تعقد اجتماعات مبرمجة مع ممثلين عن الشباب لازالة اي معوقات تواجه الشباب في استمرار مشروعاتهم وتنميتها.

واشارت الى سعي الوزارة الى تطوير الخدمات التي تقدمها الادارة وادخال خدمات تتعلق بوزارات اخرى مثل التجارة وغيرها لتكون مركز خدمة للشباب اضافة الى ادخال الخدمات الالكترونية لتسهيل العمل امامهم داعية الشباب الى تقديم اقتراحاتهم لتجاوز اي معوقات تواجه مسيرة عملهم الخاص. وفيما يتعلق بقطاع تنمية المجتمع برعاية الشباب اوضحت الوزيرة الصبيح ان الوزارة لديها 19 مركزا لتنمية المجتمع موزعة على مناطق الكويت تستضيف العديد من الفعاليات والانشطة التي ينظمها الشباب مشيرة الى سعي الوزارة الى زيادة ساعات العمل في هذه المراكز لاستيعاب المزيد من الانشطة لتتضمن امسيات ومحاضرات وندوات واندية للقراءة للمساهمة بصقل ابداعات الشباب.

وذكرت ان الوزارة بصدد اصدار قانون لتوسيع عمل هذه المراكز لفتح باب المشاركة امام الشباب والمجامع التطوعية لاقامة الانشطة الخاصة بهم وفق شروط منظمة مبينة اضافة الى ان الوزارة بصدد تسهيل اجراءات الاشهار للمجامع التطوعية ايمانا منها باهمية دورهم في خدمة مجتمعهم. واكدت حرص الحكومة على تشجيع الشباب للعمل في القطاع الخاص من خلال دعم سلم الرواتب والحوافز وتحسين بيئة العمل لا سيما في السنوات الاولى لهم في العمل الخاص مضيفة ان مشروع البديل الاستراتيجي الخاص بتعديل الرواتب سيتضمن بنودا خاصة للعاملين في القطاع الخاص.

من جانبه اكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود اهمية عقد وزارة الشباب للملتقيات التي تتيح الفرصة للشباب لمناقشة الوزير المختص بما تم تحقيقه من توصيات مؤتمر الشباب فيما يتعلق بعمل وزارته موضحا ان رعاية الشباب وتحقيق مطالبهم وتطلعاتهم تتطلب تكثيف الجهود بين جميع مؤسسات الدولة.

واوضح ان مهمة وزارة الشباب هي التنسيق بين وزارات الدولة ومؤسساتها لتحقيق تطلعات الشباب وطموحاتهم داعيا الشباب الى التواصل مع هذه الجهات لضمان تحقيق توصيات الوثيقة الوطنية والتي تلقى اهتماما ودعما من سمو امير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس الوزراء.

وذكر ان معظم توصيات المؤتمر اخذت حيز التنفيذ موضحا ان بعض التوصيات تحتاج الى تشريعات خاصة فيما يحتاج اخرى الى مزيد من الدراسة حيث ستواصل عقد هذه الملتقيات مع بقية وزارات الدولة لمتابعة تنفيذ توصيات الشباب.

هيئة الزراعة تصدر قراراً بدعم النخيل المثمر

أصدر رئيس مجلس الادارة المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية المهندس جاسم البدر أمس قرارا بشأن دعم النخيل المثمر للسنة المالية «2015/2014».

ونص القرار على صرف دعم النخيل المثمر من الأصناف «برحي- اخلاص- سكري - مجدول - ام الدهن - نبوت سيف» لتلك السنة المالية بواقع 3.5 دينار كويتي لكل نخلة مثمرة على ان يكون الحد الأقصى لصرف الدعم بواقع الف نخلة مثمرة لكل 65 الف متر مربع.

وتضمن القرار ان يصرف دعم النخيل المثمر بعد إجراء المعاينة والتأكد من اثمار النخيل وان يكون الصرف وفقا لإحصائية الهيئة للنخيل المستحق للدعم والتي يتم تسجيلها باستمارة الإحصاء.

بعد تسلم 990 مليوناً في أبريل المنصرم

المضف: التعويضات المتبقية عن العدوان العراقي تصل إلى 6.879 مليارات دولار

جنيف - «كونا»: اكدت الكويت امس ان التعويضات المتبقية عن خسائر العدوان العراقي تصل الى 6,879 مليارات دولار امريكي بعد استلام 1,03 مليار في يناير الماضي و990 مليونا في ابريل الجاري.

وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي خالد أحمد المضف امام الدورة الـ77 للجنة الامم المتحدة للتعويضات «إن تعزيز مواصلة الكويت استلام هذه الدفعات يعتمد على استمرار تدفق الموارد في صندوق التعويضات وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة».

وشدد على «الحاجة لمواصلة الإيداع المنتظم الذي التزمت به العراق في صندوق التعويضات لنسبة خمسة بالمئة من الإيرادات المتأتية من جميع مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي وفقا لقرار مجلس الامن رقم 1956 فضلا عن نسبة مماثلة من قيمة اي مدفوعات غير نقدية للنفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي».

وأضاف المضف «ان الكويت تشدد ايضا على اهمية الاستمرار في الحفاظ على آلية شفافة تضمن التدقيق في المبالغ المحولة إلى صندوق التعويضات اذ سيقرب استمرار إيداع هذه المبالغ من الإنجاز النهائي لمهمة مجلس الإدارة بخصوص دفع كامل التعويض لدولة الكويت الذي اقره المجلس بانه حق شعب دولة الكويت».

وأوضح «انه منذ البداية عندما تم الاتفاق في عام 2008 على ان يجتمع العراق والكويت تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لمناقشة موضوع المبالغ المتبقية والمستحقة الدفع للكويت ظلت حكومة الكويت ملتزمة بالعملية». كما اشار الى «تجديد دولة الكويت في اتصالات مختلفة التزامها واستعدادها لمناقشة هذا الموضوع تحت مظلة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات».